

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق. _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

خادم نبيل*

جامعة باتنة/ الجزائر

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والأفاق.

تاريخ قبول المقال: 2020/08/02

تاريخ إرسال المقال: 2020/07/11

الملخص:

يعتبر الفساد بشكل عام والفساد السياسي بشكل خاص مشكلة كبيرة للدول والأنظمة السياسية، وتقف خلفه مجموعة من العوامل أهمها غياب الشرعية، واختيار الأشخاص على أساس الولاء، و العزوف عن المشاركة السياسية لأنها لم تعد تعبر عن الإرادة الشعبية، وكذلك انحراف الأحزاب السياسية عن دورها، لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية شرح هذه العوامل واقتراح الحلول التي يمكن من خلالها محاربة الفساد السياسي.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي، المشاركة السياسية، الشرعية، الفصل بين السلطات.

Abstract: Corruption in general and political corruption in particular are a major problem for states and political systems, and behind it are a group of factors, the most important of which is the lack of legitimacy, the selection of people on the basis of loyalty, and the reluctance to participate in politics because they no longer express the popular will, as well as the deviation of political parties from their role, so therefore Through this research paper, we will try to explain these factors and suggest solutions through which to fight political corruption.

Key words: political corruption, Political participation, Separation of powers, Legitimacy.

المقدمة:

إن الفساد يشكل ظاهرة قديمة قدم المجتمعات والكيانات، ويرتبط بتدني المستوى الأخلاقي، ويجسد انحرافا عن السلوك القويم، وهو ينقسم إلى أنواع كثيرة منها الأخلاقي، والفكري، والاقتصادي، والسياسي

* المؤلف المرسل

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجاً _

والذي يعتبر أخطرها نظرا لتهديده لبعث تنمية حقيقية داخل المجتمعات، وتقويضه لأي مبادرة من شأنها استغلال مقدرات الأمة وتميبتها، وجذب الاستثمارات التي تساهم في رفاهية المواطنين وتحسين معيشتهم. ويحتل موضوع الفساد عموما والفساد السياسي خصوصا مكانة ريادية في المواضيع التي يتبارى الباحثون لتأصيلها ومعرفة خلفياتها لاسيما أنه موضع ذو صبغة متعددة فهو عابر للتخصصات ويشمل الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والسياسية، تماما مثلما آثاره عابرة للأوطان، فهو ما إن يتفشى في وطن أو نظام سياسي إلا وتمثلت أعراضه في تزدني جودة الخدمات، واختطاف صناعة القرار من طرف عصابة تعتبر الدولة ملكا خاصا، حتى إن طال الفساد خرب العمران، وانهارت تبعاً له الأنظمة وصارت أثرا بعد عين.

وأما في الجزائر فهو موضوع أساسي، فقد كان أحد أسباب حراك 22 فيفري 2019، والذي أسقط النظام القائم، وساهم في محاكمة رموزه نظرا للممارسات التي رجحت المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وقوضت الثقة الشعبية، ومالت عن ما يقتضيه التسيير الرشيد للمنصب العام، وهذه الورقة البحثية تشكل من جهة ثانية المساهمة في التأسيس القانوني في مجابهة الفساد السياسي ضمن الترسانة القانونية التي قد تستحدث مستقبلا.

وبناء على ما سبق فإن الإشكالية المراد معالجتها هي:

فيما تتمثل أهم الحلول التي يمكن من خلالها مجابهة العوامل التي تقف خلف تكريس

الفساد السياسي؟

ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تبني المنهج التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج الإحصائي كلما دعت الضرورة لذلك ، واستلزم الموضوع تقسيمه لثلاثة محاور: خصصنا الأول لتحديد مفهوم الفساد السياسي، وتناولنا في الثاني أهم العوامل التي تقف خلف الفساد السياسي، وجعلنا الثالث للحلول التي يمكن لنا من خلالها التصدي للفساد السياسي.

المحور الأول: مفهوم الفساد السياسي

إن الفساد السياسي ظاهرة موجودة منذ وجود الإنسان والأنظمة، ويختلف تعريفها بحسب الزاوية التي يتم النظر من خلالها، لذا سنحاول من خلال هذا المحور تحديد مفهومه بشكل عام، على أن نبين معاني الفساد السياسي باعتباره موضوع دراستنا، ثم نبين الأنواع المتفرعة عنه.

أولاً: تعريف الفساد بشكل عام.

أ* التعريف اللغوي.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

فسد فساد وفسودا: ضد صلح، والمفسدة ضد المصلحة، ومن الفساد أخذ المال ظلما¹.

ب* التعريف الاصطلاحي:

تعريف صندوق النقد الدولي FMI: علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد²

تعريف منظمة الشفافية الدولية: لقد كان لهذه المنظمة تعريفين للفساد أحدهما في بداية عهدها، والمتمثل في " سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تقديم منفعة عمومية"، ولكن نظرا لقصور هذا التعريف وعدم شموليته فقد عدلت عنه لتعريف ثان يتمثل في: " السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم"³

تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية: هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، ومما يلاحظ على هذا التعريف هو قصره على الفساد العام دون أن يتعداه للفساد الخاص، وهو ما جعلها تستحدث تعريفا آخر يتمثل في: " هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية و اقتصادية واجتماعية للفرد أو جماعة معينة"⁴.

ثانيا: تعريف الفساد السياسي.

إنه من الصعوبة بما كان تحديد مفهوم دقيق للفساد السياسي لاسيما لاختلاف الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التي تقف خلف هذه الخلفية، ولكن يجب القول في مقابل ذلك أن الفساد السياسي يمثل خطرا حقيقيا لمقدرات الأمة، وعائقا في تحقيق تنميتها، ولقد حاول الفقه لأجل ذلك تعريفات تصف الظاهرة لتسهيل علاجها فيما بعد، ومن بينها نجد:

تعريف Mark Philip: هو الفساد الذي يقوم به موظف عمومي، بمخالفته للثقة الممنوحة له من قبل الجمهور مما يؤدي إلى تفويض المصلحة العامة⁵.

¹ مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الحديث، مصر، 2008، ص 1246.

² محمد صادق، الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة، ط 01، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2014، ص 17.

³ عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر (كيف جرى إفساد مصر والمصريين 1974-2010)، ط 01، مكتبة الشروق الدولية، 2011، ص 27.

⁴ محمد صادق، المرجع السابق، ص 17.

⁵ Mark Philip, conceptualizing political corruption, in book political corruption: concepts and contexts, third edition, Transaction publishers, U.S.A, 2007, p42.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

تعريف Ney: هو السلوك الذي يمثل انحرافا عن الواجبات الرسمية للدور العام، ويشمل انتهاك القواعد الواجب مراعاتها عند ممارسات معينة بقصد تحقيق مكاسب مالية، ومن صورته الرشوة والمحسوبية والتخصيص غير القانوني للموارد العامة في مصالح خاصة⁶، فحسب هذا الفقيه يشكل الفساد السياسي خروجاً عن الواجبات الرسمية للدور العام بغية تحقيق مكاسب خاصة.

تعريف Carl Friderich: يرى أن الفساد يتحقق حينما يقوم صاحب السلطة بتقديم امتيازات وكفاءات غير منصوص عليها قانوناً بغية الحصول على امتيازات من شأنها أن تلحق ضرراً بالمجتمع⁷، بينما يرى **Lefte:** أن الفساد هو مؤسسة خارجة عن القانون يستخدمها الأفراد، أو الجماعات لكسب النفوذ مما يمكن هذه المؤسسة من المشاركة في صنع القرار والتأثير عليه⁸، أما **Mark Warren:** فيرى أن الفساد شكل من أشكال الإقصاء المزدوج وينطوي على نوع من عدم التمكين غير المبرر⁹، أما الفقه العربي فإننا نجد تعريف الباحث **جلال عبد الله معوض:** "هو السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان يشغل هذا المنصب بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أو غير مباشرة تتعلق بأهله وعشيرته، وسواء كانت مادية أو غير مادية، وذلك باستخدام إجراءات أو تعاملات تخالف الشرعية القانونية السائدة، ويتخذ ذلك مظاهر عديدة: كالرشوة والمحابة واستغلال المنصب وبيع المناصب السياسية، وشراء أصوات الناخبين¹⁰، وفي نفس المعنى نجد تعريف الأستاذ محمد صادق "تغليب مصلحة صاحب القرار السياسي على المصالح العامة للبلاد والذي يباشره القادة السياسيين والأحزاب السياسية من خلال الحملات المشبوهة من أجل شراء المواقف والحصول على امتيازات بعد تبوء هذه الأحزاب للسلطة"¹¹.

ويمكن أن نخلص مما سبق إلى تعريف للفساد سياسي: "هو سلوك منحرف ينتهك القواعد الواجب احترامها عند ممارسة النشاط السياسي، مما يشكل تقويضاً للثقة الشعبية، وتقديماً للمصالح الخاصة لصانعي القرار السياسي على المصلحة العامة، ويشمل ذلك كل الفاعلين في المشهد السياسي سواء كانوا في السلطة (الحكومة والبرلمان)، أو المعارضة والأحزاب السياسية".

⁶ Michael Johnston, Democratic norm, political money, and corruption, in book corruption and norm (why informal rules matter, Palgrave Macmillan (Springer nature), 2018, p14.

⁷ Ibid , p 45

⁸ Ibid, p 49.

⁹ Ibid, pp 21,24.

¹⁰ محمد حليم لام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (دراسة وصفية تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003، ص 23.

¹¹ محمد صادق، المرجع نفسه، ص 14.

ثالثا: أنواع الفساد السياسي.

يقسم الفساد السياسي بحسب الهيئات التي يُمارس فيها إلى ثلاثة أنواع، وهي:

أ* فساد القمة (Top-Corruption): ويشكل أخطر أنواع الفساد، ومرد ذلك ارتباطه بقمة الهرم السياسي، ويتمثل في الانتفاع المطلق بالسلطة دون الخضوع لحدود القانون مما يحقق جني ثروة طائلة لممارسيه¹²، وهذا يقود إلى هشاشة في مقومات الدولة، وتقزيم المؤسسات، والركود الاقتصادي بما يسهم في خلق هوة بين الحكام والمحكومين قد تصل لحد الثورة الشعبية بغية تغيير هذه الحالة، وتعتبر السلطة التنفيذية هي الفضاء الخصب لممارسة هذا النوع من الفساد.

ب* فساد الهيئات التشريعية: وذلك بتغليب مصالحها الشخصية على حكم القانون، ويأتي ذلك من خلال تشريع قوانين لا تتسم بالصلاحية والفعالية لعلاج المشاكل المجتمعية بل تستغل ميكانيزما التشريع لإيجاد قوانين معبرة عن تطلعات النخبة الحاكمة وعلى من يدور في فلكها من رجال المال والأعمال الفاسدين، وكذلك عدم استغلال آلياتها في الرقابة، وامتناعها عن طرح الأسئلة التي تتضمن إشارة إلى الفساد السياسي، ونأيها عن إقامة لجان التحقيق ذات الصلة، أو التكتم على نتائجها.

ونتيجة لذلك سنكون أمام هيئة تساهم في توفير العوامل المفسدة في صناعة القانون والتشريع بدل أن تُجِدَّوَدَه وتقوي أثره، ونتائج ذلك وخيمة على الأمن القانوني إذا ستصبح القوانين غير معيارية ومعقدة لاستغلالها من طرف المشرعين، كونها تخفي في مضامينها أفاخا ومطبات¹³، وهو ما يمس بالتوقع المشروع للمواطنين عموما ورجال الأعمال والمعارضين للسلطة خصوصا، وإننا بهذا نقف أمام فساد أخطر يمكن تسميته بالفساد القانوني.

ج* فساد الفواعل السياسية: ويتجلى ذلك في شراء الأحزاب السياسية للأصوات، وقضايا التمويل السياسي بشكل عام التي يمارسها الأحزاب صاحبة النفوذ المالي الأقوى، وهو ما يشكل ((خلا في التوازن بين فئات المترشحين والجهات السياسية وفقا لقدراتهم المالية وبالتالي تأثيرهم على إرادة الناخبين))¹⁴، ويساهم

¹² محمود محمد معبرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة بالقانون الإداري، ط 01، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص 81.

¹³ داود خير الله وآخرون، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، ط 01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2015، ص 69

¹⁴ المرجع نفسه، ص 68.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجاً _

في هذا النوع عدم المساواة التي تنتهجها الإدارة من خلال تمكينها لأحزابها من مختلف الهياكل التي تساعدها في حملتها الانتخابية، وتحرم الأحزاب الأخرى من ذلك، والتي تلجأ لطرق غير قانونية لسد هذا العجز.

المحور الثاني: العوامل المساهمة في الفساد السياسي.

يشكل الفساد السياسي منبتا خصبا تتبثق عنه الأنواع الأخرى للفساد، وتقف خلفه مجموعة من العوامل نعالجها على النحو التالي:

أولاً- عدم اهتمام القيادة السياسية بمكافحة الفساد.

تشكل القيادة السياسية البوصلة التي يهتدي بها المسؤولون السامون في الدولة، ويسترشد بها الموظفون في ارتكاب عمليات الفساد من عدمه، فالمبادرة ملقاة على عاتق النخبة السياسية ومتى تخلت عن هذا الدور فإن ذلك من شأنه تعميم الفساد في كل القطاعات بما يجعل الدولة تتخبط في مجموعة من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نظرا لمساهمتها في نزيف موارد الأمة ومقدراتها بما يعيق تحقيق التنمية الشاملة¹⁵.

وتجدر الإشارة أن أرقام الفساد في الجزائر تشكل دلالة عجز للسلطة السياسية في محاربة الظاهرة، إذ أنه ورغم الترسانة القانونية الكبيرة التي تعالج هذا الموضوع إلا أننا نتلمس عدم جدية في علاجها، بل والمساهمة فيها أحيانا، وهذا العجز يوثقه الترتيب المتذبذب لمؤشر مدرك الفساد¹⁶ للجزائر بين سنتي 2008 و 2019، كما هو مبين أدناه:

جدول 01: تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشر إدراك الفساد الصادر عن البنك الدولي.

النقطة من 100								النقطة من 10				
19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	2009	2008	السنة
106	105	112	108	88	100	94	105	112	105	111	92	الرتبة
35	35	33	34	36	36	36	34	2,9	2,9	2,8	2,3	النقاط
-1	+7	-4	-20	+12	-6	+11	+7	-7	+6	-19	/	الملاحظة

¹⁵ رضا كشان، ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات: قراءة متفحصة في الأسباب والتداعيات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، المجلد 09، العدد 16، ص ص 357-369، ص 361.

¹⁶ هو مؤشر سنوي صادر عن منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير حكومية لها فروع موزعة في أكثر من تسعين دولة، حيث يتشكل من مجموع المسوحات والتقييمات التي تتناول الفساد والصادرة عن مؤسسات غير حكومية وتتمتع بسمعة طيبة، وهو أكثر المؤشرات استخداما لقياس الفساد، ولقد كان المؤشر سنة 2003 يتكون من عشرة (10) يستند لعشرة مصادر ثم طور ليشمل 13 مصدرا: انظر محمد صادق، المرجع السابق، ص 97 وما بعدها.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

المرجع: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي السنوية.

اعتمادا على موقع منظمة الشفافية الدولية: <https://www.transparency.org/en/>

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا عدم استقرار مرتبة الجزائر ضمن مؤشر إدراك الفساد حيث سجل أفضل مرتبة سنة 2015 وهي 88 غير أنه فقد خلال سنتين 24 مرتبة كاملة ليتزحزح بذلك إلى المرتبة 112 سنة 2017، وهو ما يمكن قراءته على أنها السنة التي شهد فيها الفساد ذروته.

ثانيا _ أزمة مشروعية النظام السياسي:

تؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة وطيدة بين المشروعية والفساد حيث أنه كلما كان النظام غير شرعي كلما لجئ للفساد والطرق غير القانونية لتثبيت أركان حكمه، واستمرارية تمتعه بالامتيازات وتحصينه من تحريك أي متابعات قضائية قد تعرضه للمساءلة والمعاقبة¹⁷، وهي أزمة متغلغلة في النظام السياسي الجزائري بداية من انقلاب 19 جوان 1965¹⁸، ثم إلغاء المسار الانتخابي الذي أفرز الجبهة الإسلامية للإنقاذ¹⁹ والتي حظرت لاحقا²⁰، وقد سير البلد بعد ذلك هيئة غير دستورية²¹ في شكل خرق واضح للقانون والإرادة الشعبية، وكذلك انتخابات 1999 التي انسحب المترشحون فيها ولم يبق سوى مترشح واحد فقط²²، وهو ما جعل كثيرا من المتابعين لتاريخ الانتخابات في الجزائر يعتبرون أنها لم تشكل معتركا للتنافس

¹⁷ محمد حليم لام، مرجع سابق، ص 33.

¹⁸ ويعرف عند أنصاره بالتصحيح الثوري.

¹⁹ إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر 1991، والمتضمن نتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991 (الدور الأول)، ج ر عدد 01، الصادر 04 جانفي 1992، والذي أفرز اكتساح الجبهة الإسلامية للإنقاذ (F.I.S) للنتائج ب: 188 مقعدا من أصل 232 مقعد بوعاء انتخابي فوق 3.2 مليون صوت من أصل 7.8 مليون عبروا عن أصواتهم، ويلبها جبهة القوى الاشتراكية (F.F.S) ب25 مقعدا، ثم جبهة التحرير الوطني (F.L.N) ب: 16 مقعدا.

²⁰ حظرت بموجب قرار قضائي ومنع أعضائها من ممارسة العمل السياسي، وتعتبر المادتين 05 و09 من قانون الأحزاب السياسية عائقا حقيقيا من إلحاقهم بالعمل السياسي لأنهما تنصان على حظر تأسيس الأحزاب أو التواجد في هيئاته المسيرة على كل مسئول عن استغلال الدين أفضى للمأساة الوطنية، ويمنع على أي حزب جديد استلهم برنامج عمل لحزب سياسي محل قضائيا، انظر القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ 12 جانفي 2012، المتضمن قانون الأحزاب السياسية، ج ر عدد 02، الصادر 15 جانفي 2012.

²¹ إعلان مؤرخ 14 جانفي 1992، المتضمن إقامة مجلس الدولة، ج ر عدد 03، الصادر 15 جانفي 1992: وملخص هذا الإعلان الذي يعتبر وثيقة تأسيسية للمجلس الأعلى للدولة أنه نظرا لاقتراح شغور البرلمان، واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وهي حالة لم ينص عليها الدستور فقد كان لزاما ونظرا لضرورة استمرار الجمهورية إنشاء هذا الجهاز الذي يتمتع بكافة السلطات والصلاحيات التي يخولها الدستور لرئيس الجمهورية، وقد مارس هذا الهيكل غير القانوني مهمة إلى غاية الانتخابات الرئاسية نوفمبر 1995.

²² والمنسحبون هم: حسين آيت أحمد، مولود حمروش، يوسف خطيب، عبد الله جاب الله، مقداد سيفي، احمد طالب الإبراهيمي انظر إعلان رقم 01/إ.م.د/ 99 المؤرخ 20 أفريل 1999 يتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، ج ر عدد 29، الصادر 21 أفريل 1999.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

السياسي بقدر ما كانت هاجسا لمن هم في الحكم للتحكم في مخرجات العملية الانتخابية وتمديد عمر النظام السياسي القائم²³.

كما إن غياب الشرعية يمثل في رأيي _ جذعا مشتركا لعوامل أخرى تساهم بقسط وفير في توسيع نطاق الفساد السياسي، ومن بينها:

أ* عدم استقرار النظام السياسي: والذي يمثل في تغيير الوضعيات السياسية بشكل سريع، وغير منضبط، وغير محكم²⁴، ويمكن تلمس ذلك في آخر تشكيلتين للحكومة الجزائرية حيث أن الفارق الزمني بينهما قصير نسبيا²⁵، كما أنه تغيير لا يستند إلى مبررات موضوعية وحقيقية.

ب* افتقاد المعيارية في التعيين في المناصب العليا: حيث يصبح التعيين في المناصب العليا مستندا لأساس الولاءات أكثر منها لأساس الكفاءات، ويبرز ذلك من خلال تولية غير الأكفاء بغض النظر عن قدراتهم الإدارية ومستوياتهم العلمية، وذلك استنادا إلى الجهوية أو ضمان الطاعة المطلقة²⁶، ولكن الملاحظ والمتقرب للسياسة الجزائرية سيجد أن هذا متأصل في ممارساتها وتعداه إلى استحداث مناصب حكومية صورية²⁷ لا فائدة منها سوى شراء أكبر عدد ممكن من الذمم في ممارسة غير راشدة تتسبب في إرهاق كاهل الخزينة العامة. وتكريس الرداءة في الأداء المهني وهو ما سيتسبب في تعميم الرداءة والفساد في قطاعات مختلفة من الدولة.

ج* تحول الأحزاب السياسية عن غرضها الأساسي: تشكل الأحزاب الفاعل الأساسي في النشاط السياسي نظرا للدور المزدوج المنوط بها، فهي أداة رقابية فاعلة إذا كانت في المعارضة من خلال رقابتها لأي ممارسات غير قانونية كما يمكنها تحريك ممثليها في البرلمان لمسائلة السلطة عن أي انحراف

²³ عزوز غربي، الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر، قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري، مجلة الأمن والتنمية، جامعة باتنة، المجلد 09، العدد 16، 2020، ص ص 35-54، ص 36.

²⁴ لمام، المرجع السابق،

²⁵ الحكومة الأولى عينت بالمرسوم الرئاسي رقم 01-20 المؤرخ 02 جانفي 2020، ج ر عدد 01، صادر 05 جانفي 2020، أما الحكومة الثانية عينت بالمرسوم رئاسي 20-163، المؤرخ 23 جوان 2020، المتضمن تعيين الحكومة الجزائرية، ج ر عدد 37، صادر 27 جوان 2020.

²⁶ كشان رضا، ص 361.

²⁷ ويبدو ذلك جليا في حكومة جوان 2020 إذ أن بعض الأسماء للوزارات يطرح فائدة عن وجودها ومن بينها وجود وزارتين واحدة مختصة بالطاقة والأخرى مختصة بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، ووجود وزارة للصناعة الصيدلانية وأخرى للصناعة وأخرى للمناجم، أنظر: مرسوم رئاسي 20-163، سبق ذكره.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

للسلطة من شأنه تقويض المصلحة العامة وتقديم المصلحة الخاصة، وأما دورها الثاني فهو تجسيدها لأفكارها متى وضع الشعب ثقته فيها وأوصلها لسدة الحكم. ولكن هناك مؤاخذات كبيرة على الأحزاب السياسية في الجزائر يجعل منها تساهم بشكل ما في عمليات الفساد، وذلك من خلال:

_ جعل الأحزاب السياسية مجرد ملكيات لرؤسائها حيث أن هناك أشخاص على رأس أحزابها منذ تأسيسها، وهو ما يجعل هذه الأحزاب عشا لممارسة الفساد السياسي بدل محاربه.

_ تأثير المال السياسي في تحديد القوائم الانتخابية، وهو ما يشكل مفسدة للديمقراطية لأنها تشكل خرقا لمبدأ المساواة، حيث يصبح الغني قادرا على توجيه السياسة العامة وفرض أجندته²⁸، وذلك مستحيل للفقراء لأنهم لا يملكون مقابلا لذلك، وقد أصبح ينظر إلى هذه الأموال كأصوات يتم من خلالها شراء الذم الانتخابية للوصول إلى السلطة²⁹ لاسيما في ظل غياب تقارير تفصيلية وشفافة للحالة المالية³⁰ للأحزاب في الجزائر سواء ما تعلق بميزانياتها السنوية أو بمجمل التبرعات التي تتلقاها ونوعها وأنواع، وأسماء وصفات الجهات المانحة، وكلها تساهم في تشويه صورة الديمقراطية.

_ تفشي ظاهرة التجوال السياسي، وعدم ثبات الأحزاب السياسية على خط سياسي واحد جعلها قاصرة عن تأدية مهامها والمساهمة في الإنتاج السياسي البناء.³¹

ثالثا _ العزوف عن المشاركة السياسية:

يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها عملية اشتراك نشيط للمواطنين في العمليات الجماعية المرتبطة بسياق الإدارة العملية، حيث تكون هذه المشاركة ضمن إجراءات فعلية ومقصودة للسلطات الإدارية من أجل الأخذ برأيهم، ويمكن حصرها في الاستفتاء، والمبادرات الشعبية، والمشاركة في الأنشطة العامة³²، والمشاركة

²⁸ Micheal Jonston, Democratic norm, political money, and corruption, in book corruption and norm (why informal rules matter , Op cit , p p 17,18

²⁹ , ibid pp 271,272.

³⁰ يرى الدكتور بوحنية أن الواقع في الجزائر أن السياسة تحولت إلى سوق سياسي (Marché politique)، وتتجدد أركانه في المال السياسي، العصبية السياسية، الكذب السياسي وهذا باعتراف عبد العزيز بلخادم عند تصريحه عن نتائج تجديد مقاعد مجلس الأمة سنة 2010، للمزيد أنظر بوحنية قوي، ديناميكية الحراك الحزبي في الدول المغاربية _ دراسة في عجز أداء الأحزاب بالجزائر، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، 2011، ص ص 104-131، ص 115.

³¹ عزوز غربي، المرجع السابق، ص 42

³² Henk Addink, good governance: concept and context, first edition, Oxford university press, united kingdom, 2019, p 132

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا_

السياسية في الجزائر تشمل كل الاستحقاقات السياسية التي تجسد الإرادة الشعبية مثل: الانتخابات³³ الرئاسية، الانتخابات التشريعية، الانتخابات المحلية (الولائية، والبلدية)، وقد حاولنا من خلال الجدول المبين أدناه مراقبة تطور المشاركة للانتخابات الرئاسية.

جدول 02: تطور المشاركة الانتخابية في الانتخابات الرئاسية: 1995-2019.

السنة	الكتلة الناخبة	المصوتين			المقاطعين	
		عدد المصوتين	نسبتهم %	عدد الأوراق الملغاة	عدد المقاطعين	نسبتهم %
95	15.969.904	12.087.281	75,69	467.749	3.882.623	24,31
99	17.488.759	10.652.623	60,92	559.012	6.863.136	39,08
04	18.094.555	10.508.777	58,08	329.075	7.585.778	41,92
08	20.559.683	15.356.024	74,56	925.771	5.203.659	25,44
14	22.880.678	11.600.984	50,70	1.132.136	11.279.694	49,30
19	24.464.161	9.755.340	39,88	1.244.925	14.708.821	60,12

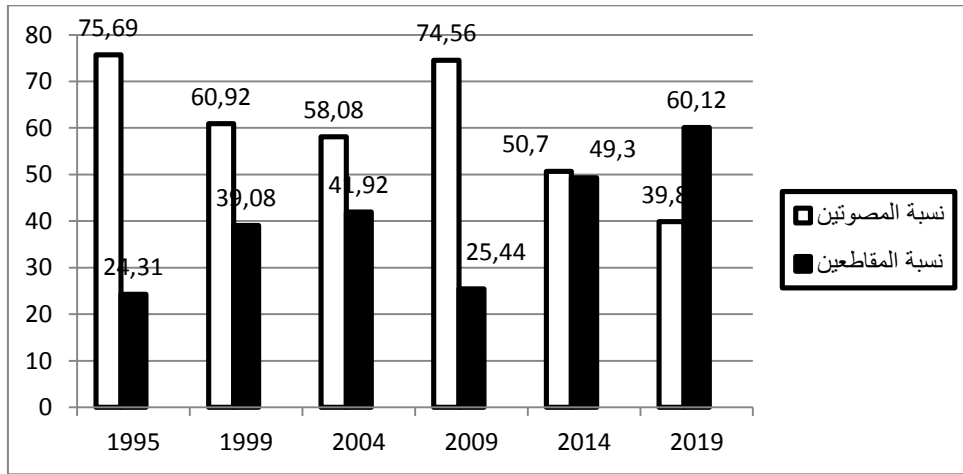
المرجع: الجدول من إعداد الباحث اعتماد على النتائج المعلنة من المجلس الدستوري، والمنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ولاتضح الصورة يمكن ترجمة الجدول أعلاه إلى الشكل أدناه والذي يعبر بالدرجة الأولى عن نسبة المشاركة والمقاطعة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية.

الشكل 01: نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

³³ تخضع الانتخابات في الجزائر لأحكام القانون 16-10 مؤرخ 25 أوت 2016 المتعلق بنظام الانتخابات، ج ر عدد 50، الصادر 28 أوت 2016، المعدل والمتمم بالقانون 19-08 المؤرخ 25 أوت 2019، ج ر عدد 55، الصادر 15 سبتمبر 2019.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق.

يمكن لنا من خلال هذا الجدول أن نستشف تراجعاً في المشاركة السياسية من قبل المواطنين، فالانتخابات أصبحت حالة من الاعتياد موسمي دون نكهة أو عائد ديمقراطي فيها، ويقف خلف هذا العزوف أسباب متنوعة منها:

_ انتهاء النخب الحاكمة لسياسة التجهيل ووضع العراقيل أما مشاركة الشعب في بلورة سياسته العامة حيث تنفرد السلطة في ذلك منتهكة الحق الشعبي في تقرير المصيره وتوجهاته الإصلاحية وخياراته السيادية، ويتجلى ذلك في تغيير الدستور سنة 2016 بعيداً عن الإرادة الشعبية³⁴.

_ إقصاء المعارضة من تحديد الخيارات التنموية، وهو ما يجعلها تفقد الإيمان بمآل المشاركة السياسية، وبالتالي تشجيع أنصارها على مقاطعة الانتخابات.

_ رفض المواطنون لعملية الاستغلال الممنهج لهم إذ تيقنوا أنهم مجرد أرقام لإضفاء الشرعية دون أن يكون لهم تأثير حقيقي في صناعة القرار السياسي.

_ احتياج العملية السياسية لمراقبة دائمة قبل وخلال وبعد الحملات الانتخابية، وهو ما لا يطيقه معظم المواطنون الجزائريون بسبب الحالة الاجتماعية التي تجعلهم يرون الحياة السياسية غير ضرورية مقارنة بأولوياتهم.

المحور الثاني: آليات لمكافحة الفساد السياسي:

³⁴ بصيلة نجيب، رضوان مجادي، الفساد من منظور سياسي: الأسباب والتداعيات، مجلة تحولات، العدد الأول، 2018، ص 107.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

يشكل الفساد عائقا كبيرا أمام بعث التنمية الشاملة والمستديمة نظير ما يحتويه من خطورة على تسيير مقدرات الأمة، واتخاذ القرارات ذات الأهمية الإستراتيجية، وهو ما يستوجب علينا تقديم بعض المقترحات للحد من هذه الظاهرة.

أولا- التطبيق الصارم لمبدأ الفصل بين السلطات.

يعتبر الفصل بين السلطات من أهم المبادئ التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية غير أن تبنيه في الدساتير والقوانين لا يعد ضمانا حقيقية لتطبيقه، إذ يمكن للسلطة التنفيذية بشكل خاص أن ترتد عن هذا المبدأ، وتتكرر لمضمونه، وأن تجمع بيدها كل السلطات التي تحول دون تأثير فعلي لباقي السلطات ولذا فإنه يمكن تطبيق هذا المبدأ في الجزائر وفق السياق التالي:

_ تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية إذ أنه يحوز سلطات مطلقة في التعيين³⁵، وإعطاء سلطة مضادة للبرلمان تتمثل في إمكانية مسائلته سياسيا كقوة مكافئة لتمتعه بحق حل البرلمان، والتي يتمتع بها الرئيس استنادا للمادة 147 من الدستور وفحواها: " يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد استشارة رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس المجلس الدستوري، والوزير الأول".

_ حل مجلس الأمة لأنه جهاز لا جدوى منه تشريعا، مع تفعيل الحصانة البرلمانية الموضوعية³⁶ أي حصانة في إطار العمل النيابي المحض دون أن تتعداه لأي مجال آخر مع عدم إمكانية إعادة الترشح على كل شخص حفظت الدعوى العمومية بحقه نظرا لتمتعه بالحصانة، فحاكمته يجب أن تقدم على حقه في ممارسة حقه السياسي في الترشح.

وأما السلطة القضائية فيجب دسترة مشاركتها في العملية التشريعية من خلال وجب استشارتها في القوانين المتعلقة بمحاربة الفساد، مع وضع كل الآليات التي يمكنها من التطبيق الصارم لقانون الوقاية من

³⁵ يمكن له تعيين الوزير الأول م 5/91 من الدستور، ويمكن له تعيين القضاة، ورئيس مجلس الدولة، ورئيس المحكمة العليا، م 92 الفقرات 4، 5، و6، تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة م 2/118، تعيين 4 أعضاء في المجلس الدستوري المكون من 12 عضوا من بينهم الرئيس ونائبه م 183.

³⁶ تنص المادة 127 من الدستور على: "الحصانة البرلمانية معترف بها للنواب ولأعضاء مجلس الأمة مدة نيابتهم البرلمانية"

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجاً _

الفساد ومكافحته، وأهمها محكمة مختصة³⁷ في قضايا الفساد الذي يرتكبه المسؤولون السياسيون يتمتع القضاة العاملين فيها من الحصانة وعدم إمكانية عزلهم إلا وفق إجراءات صارمة.

ثانياً _ التطبيق الصارم لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

يعتبر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته³⁸، والمنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد³⁹ الإطار المرجعي لمكافحة الفساد في الجزائر بتضمنها لمجمل الأفعال الموصوفة بأنها فساد، ولذلك يجب تطبيق مضامينه بشكل جدي، وتتمثل أهم النقاط الواجب تطبيقها:

_ مراعاة مبادئ معيارية في تولي المناصب السامية والسياسية في الدولة والمتمثلة في الجدارة والإنصاف، والكفاءة مع تخصيص اجر مناسب يحول دون الجرأة في ممارسة الفساد بالمنصب⁴⁰.

_ التصريح بالامتلاكات كآلية لضمان⁴¹ الشفافية في الحياة السياسية وصون نزاهة المكلفين بخدمة الصالح العام⁴²، ويكون هذا التصريح من طرف رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأعضائها، وأعضاء البرلمان خلال الشهرين المواليين لتاريخ انتخاب المعنيين أو تسلم مهامهم على أن ينشر هذا التصريح بالجريدة الرسمية، وإني قد بحث في الجرائد الرسمية كلها التي أعقبت تعيين حكومة السيد عبد العزيز جراد فلم أجد تصريحاً له أو لأحد أعضائه عن امتلاكاته⁴³، وهو ما يعد انتهاكاً لهذه الآلية التي يرى البعض أنها

³⁷ رغم نص الدستور على تأسيس محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة والوزير الأول عن الجنايات والجرح، والمرتبكة بمناسبة تأديتهما لمهامهما، وإحالة تحديد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها لقانون عضوي إلا أنها لم تؤسس فعلياً لحد الآن.

³⁸ القانون رقم 01-06 المؤرخ 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر عدد 14، الصادر 08 مارس 2006، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 11-15 المؤرخ 02 أوت 2011، ج ر عدد 44، الصادر 10 أوت 2011.

³⁹ صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-12 المؤرخ 19 أفريل 2004، ج ر عدد 26، الصادر 25 أفريل 2004.

⁴⁰ المادة 03 من القانون 01-06، سبق ذكره.

⁴¹ وقد حدد نموذج هذا التصريح المرسوم الرئاسي 06-414 المؤرخ 22 نوفمبر 2006، ج ر عدد 74، صادر 22 نوفمبر 2006.

⁴² انظر المواد 4 و 5 و 6 من القانون 01-06، سبق ذكره.

⁴³ صدر بالعدد 6892 للجريدة الرسمية للملكة المغربية، والمؤرخة 18 جوان 2020، مجموعة من المراسيم الموقعة من طرف وزير الداخلية يقضي فيها بعزل مجموعة من المنتخبين نظراً لعدم تسوية وضعياتهم تجاه مسألة التصريح الإجمالي بالامتلاكات، متاحة على

الموقع: <http://www.sgg.gov.ma/arabe/Legislations/BulletinsOfficielsAns.aspx>

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

مجرد إجراء شكلي دون فعالية حيث نلاحظ غياب أجل للتصريح النهائي يفتح باب الهرب من التصريح بالامتلاكات بعد نهاية المهام أو العهدة الانتخابية⁴⁴، وهو ما يستوجب تطبيق العقوبات المترتبة عن هذا الإخلال والتمثلة في " يعاقب بالحبس من ستة (06) أشهر إلى خمسة (05) سنوات كل موظف عمومي خاضع قانونا لواجب التصريح بامتلاكاته ولم يقم بذلك عمدا، بعد مضي شهرين (02) من تذكيره بالطرق القانونية، أو قام بتصريح غير كامل أو غير صحيح أو خاطئ، أو أدلى عمدا بملاحظات خاطئة أو خرق عمدا الالتزامات التي يفرضها عليها القانون"⁴⁵

_ تبني الشفافية في التعامل مع الجمهور من خلال اعتماد إجراءات تيسر الوصول للمعلومة، وكيفية اتخاذ القرارات فيها⁴⁶ ومن بين هذه المعلومات نشر ميزانيات كل الهيئات الإدارية والمساهمة في اتخاذ القرار لتسهيل مراقبتها.

ثالثا _ تطبيق مقتضيات الحكم الراشد:

إن مصطلح الحكم الراشد (good governance) وبرغم عدم وجود تعريف جامع مانع له إلى أنه يستهدف تحقيق جودة الأداء الحكومي والمؤسساتي، ولهذا نجد أنه مفهوم يواكب التطور الحاصل داخل المجتمعات حيث أن **البنك الدولي** عدة تعاريف أولها كان سنة 1992 حيث جعل منه " الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية"، وعُدل عنه سنة 1994 لتعريف ثان بجعله " يتلخص في إمكانية التنبؤ والانفتاح والتتوير وصنع السياسات"، ثم ركن أخيرا سنة 2007 إلى القول أنه: "الطريقة التي تمكن الجمهور من بناء السياسة العامة جنبا إلى جنب مع المؤسسات القائمة"، في حين نجد أن **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الأطلسي** تحدد الحوكمة على أنها: " عملية صنع القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات والسياسات أو العدول عنها"⁴⁷.

وعلى هذا الأساس يجب على السلطة تبني مقتضيات الحكامة كآلية لمواجهة الفساد السياسي، ولا يتأتى لها ذلك إلا من خلال ترقية المسائلة السياسية، وتقوية المجتمع المدني⁴⁸، وفرض قيود مؤسسية على

⁴⁴ بوطبة مراد، التصريح بالامتلاكات: آلية فعالة للوقاية من الفساد أم مجرد إجراء شكلي، مجلة صوت القانون، المجلد السادس، العدد 02، 2019، ص242.

⁴⁵ انظر المادة 36 من القانون 06-01.

⁴⁶ انظر المادة 11 من القانون 06-01، وكذلك المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

⁴⁷ Dan Hough, corruption, anti-corruption and governance, first published, Palgrave Macmillan, UK, 2013, pp 31,32.

⁴⁸ يتشكل المجتمع المدني من مجموع المنظمات الجماهيرية والنقابات والأحزاب، ويرى البعض أنها تعاني من أزمة وتساهم في الفساد من خلال تبعيتها للسلطة ولأحزاب السياسية، وكذلك تفتقد للديمقراطية والشفافية في عملية تسييرها.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجاً _

الصحة وإصلاح إدارة القطاع العام، ومن بين أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس رشادة الحكومة الجزائرية، ومن بينها:

- ✓ 01_ تفعيل دور المواطنين في المشاركة لاختيار الحكومة وفي مسائلة الفواعل السياسية.
- ✓ 02_ الاستقرار السياسي من خلال اختيار الكفاءات وليس الولاءات.
- ✓ 03_ فاعلية الحكومة ومدى جودة الخدمات المقدمة من طرفها⁴⁹.
- ✓ 04_ السيطرة على الفساد وذلك من خلال عدم مشاركة السلطة في أي مسعى يكرس الفساد، ويحاول الاستيلاء على مقاليد الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة، والقوى غير الدستورية.

رابعا- التوعية الإعلامية:

يعتبر الإعلام هو السلطة الرابعة التي تعمل على مراقبة السلطات الثلاث المسيرة لشؤون الدولة، ويمثل صوت المواطن وضمير قيمه، فلا بد عليه أن يمارس وظيفته الرقابية وأن يكون متيقظا لمواجهة أي خروج أو خرق للقوانين، أو توظيف شخصي له يساهم في خدمة المفسدين ويضر بمصالح المواطنين⁵⁰. ويجب القول أن الإعلام قد سلك مسارين متناقضين في موقفه مما سلف ذكره فأما الأول فقد تخلى عن أعرافه الراسخة، حينما تلوثت أقلامه بالدفاع عن الفاسدين ومحاولة تلميع صورهم للرأي العام، أو محاولة الابتزاز من خلال المساومة بوثائق الفساد للحصول على امتيازات، أو استغلال تأثيرهم لتشويه صورة من يحارب الفساد نظرا لشجاعته في حرمان هذه المؤسسات الإعلامية من ريع الفساد⁵¹.

وأما المسار الثاني فهو التصدي لهذا الفساد من خلال⁵².

- ✓ 01_ تنظيم حملات التوعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد، ونشر الإحصائيات والدراسات المتخصصة في هذه الظاهرة وكيفية معالجتها.
- ✓ 02_ المتابعة الدورية للنشاط السياسي، وعدم قصره على مرحلة الانتخابات.

⁴⁹ Dan Hough, pp 37,38.

⁵⁰ كافي مصطفى، الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، ط 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 45.

⁵¹ كافي مصطفى، المرجع السابق، ص ص 52-54.

⁵² المرجع نفسه، ص 47.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجاً _

✓ 03_ تسليط الضوء على معوقات الأداء الحكومي والبرلماني، وكشف المعوقات التي تحول دون تحسين الأداء المؤسسي الحكومي.

ولقد كان للإعلام الجزائري دور كبير في الكشف عن العديد من قضايا الفساد المرتبطة بالسياسة ومنها: قضية 26 مليار بين 1962 و 1989، وقضية الغرفة الوطنية للتجارة، وفضيحة بنك الخليفة، وقضية سوناطراك، وفضيحة الطريق السيار شرق- غرب.⁵³

خاتمة:

وعطفا على ما تم تناوله في عرضنا لهذه الورقة البحثية يمكن القول أن الفساد السياسي ظاهرة متأصلة في الممارسات السياسية الجزائرية، وجب تعريضها للضوء لكشف العوامل التي تساهم في ممارستها ومحاولة إيجاد حلول لها واستئصالها بما تتحقق معه أخلة العمل السياسي، وقد وقفنا على مجموعة من النتائج، وتتمثل أهمها:

_ معاناة النظام السياسي من أزمة شرعية حقيقية تعمقت بوقف المسار الانتخابي سنة 1992، وهو ما ساهم في جنوحه للفساد السياسي بغية تثبيت أركان حكمه وتصله من العقاب.

_ مساهمة الاختيارات غير المعيارية في الفساد السياسي، وتكريس الرداءة في كل المجالات القطاعية، وهو ما يعتبر نية مبيتة في عدم تحقيق التنمية الشاملة، وبالتالي تكريس الواقع الذي يقصر استفادة المواطنين للسلطة فقط من الموارد الوطنية.

_ وجود نية في محاربة الفساد لاسيما مع محاكمة رجال النظام السابق، لكن تبقى قاصرة ما دام هناك تهرب من الخضوع الذاتي للتصريح بالذمة المالية من طرف الوزراء.

ونختتم ورقتنا البحثية بمجموعة من المقترحات التي نرى أن تجسيدها من شأنه الحد من انتشار الفساد السياسي.

01_ جعل الفساد السياسي من الجرائم التي تحظر على مرتكبيها تبوء أي مناصب سياسية سواء عن طريق التعيين أو الانتخاب.

⁵³ طراد طارق، قول خيرة، أخلاقيات المهنة الإعلامية في ظل حدي الفساد السياسي والمال السياسي _ قراءة في راهن التنظير والممارسة_ مجلة الرواق، العدد 04، ص

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

02_ جعل تقديم الوثيقة المتضمنة التصريح بالامتلاكات شرطا أساسيا لقبول ملف الترشح أو التعيين في المناصب السامية، مع إمكانية عزل الممتنعين عن تسوية وضعياتهم تجاه هذه الآلية أسوة بالتجربة المغربية الأخيرة.

03_ إدخال رؤساء الأحزاب السياسية ضمن قائمة الأفراد الواجب تقديم تصريح بامتلاكاتهم تحت طائلة المتابعة القضائية وعقوبات المادة 36 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

قائمة المصادر والمراجع:

01_ باللغة العربية.

أولا: النصوص القانونية.

01_ القانون رقم 01-16 المؤرخ 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 14، صادر 07 مارس 2016.

القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ 12 جانفي 2012، المتضمن قانون الأحزاب السياسية، ج ر عدد 02، الصادر 15 جانفي 2012.

02_ القانون رقم 01-06 المؤرخ 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر عدد 14، الصادر 08 مارس 2006، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 11-15 المؤرخ 02 أوت 2011، ج ر عدد 44، الصادر 10 أوت 2011.

03_ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ 19 أفريل 2004، المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، ج ر عدد 26، الصادر 25 أفريل 2004.

04_ المرسوم الرئاسي رقم 06-414 المؤرخ 22 نوفمبر 2006، ج ر عدد 74، صادر 22 نوفمبر 2006.

05_ المرسوم الرئاسي رقم 01-20 المؤرخ 02 جانفي 2020، المتضمن تعيين الحكومة، ج ر عدد 01، صادر 05 جانفي 2020.

06_ المرسوم رئاسي رقم 20-163، المؤرخ 23 جوان 2020، المتضمن تعيين الحكومة الجزائرية، ج ر عدد 37، صادر 27 جوان 2020.

ثانيا: الكتب.

الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

- 07_ داود خير الله وآخرون، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، ط01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2015،
- 08_ عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر (كيف جرى إفساد مصر والمصريين 1974-2010)، ط 01، مكتبة الشروق الدولية، 2011.
- 09_ مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الحديث، مصر، 2008.
- 10_ محمد صادق، الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة، ط 01، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2014.
- 11_ محمود محمد معاينة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة بالقانون الإداري، ط 01، دار الثقافة، الأردن، 2011.
- 12_ مصطفى يوسف كافي، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، 2018.
- 13_ مصطفى يوسف كافي، الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، ط 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- ثالثا: الرسائل والمذكرات.
- 14_ محمد حليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (دراسة وصفية تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003.
- رابعا: المقالات.
- 15_ بصيلة نجيب، رضوان مجادي، الفساد من منظور سياسي: الأسباب والتداعيات، مجلة تحولات، العدد الأول، 2018.
- بوحنية قوي، ديناميكية الحراك الحزبي في الدول المغاربية _ دراسة في عجز أداء الأحزاب بالجزائر، دفاثر السياسة والقانون، عدد خاص، 2011.
- 16_ طراد طارق، قول خيرة، أخلاقيات المهنة الإعلامية في ظل حدي الفساد السياسي والمال السياسي _ قراءة في راهن التنظير والممارسة _ مجلة الرواق، العدد 04.
- 17_ عزوز غربي، الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر، قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري، مجلة الأمن والتنمية، جامعة باتنة، المجلد 09، العدد 16، 2020.



الفساد السياسي: دراسة في المفهوم والسياق _ الحالة الجزائرية أنموذجا _

18_ كشان رضا، ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات: قراءة متفحصة في الأسباب والتداعيات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، المجلد 09، العدد 16، 2020.
خامسا: المواقع الإلكترونية.

19_ موقع منظمة الشفافية الدولية: <https://www.transparency.org/en/>.

20_ موقع الجريدة الرسمية للملكية المغربية:

<http://www.sgg.gov.ma/arabe/Legislations/BulletinsOfficielsAns.aspx>

02_ المراجع الأجنبية:

21_ Dan Hough, corruption, anti-corruption and governance, first published, Palgrave Macmillan, UK, 2013.

22_ Henk Addink, good governance: concept and context, first edition, Oxford university press, U.K, 2019.

23_ Mark Philip, conceptualizing political corruption, in book political corruption: concepts and contexts, third edition, Transaction publishers, U.S.A, 2007.

24_ Michael Johnston, Democratic norm, political money, and corruption, in book corruption and norm (why informal rules matter, Palgrave Macmillan (Springer nature), 2018.